

العالم تحت وطأة التحولات: السياسات والبيانات الاقتصادية ترسم مسار الأسواق العالمية هذا الأسبوع

التعليق على أداء الاسواق

شهد الأسبوع الماضي تحولات كبيرة على صعيد توقعات السياسات النقدية، إلى جانب صدور بيانات اقتصادية مهمة وتحركات واسعة عبر فئات الأصول المختلفة. ففي الولايات المتحدة، أظهر تقرير البيج بوك (Beige Book) الصادر عن الاحتياطي الفيدرالي أن النشاط الاقتصادي ظل دون تغير يذكر خلال الأسابيع الأخيرة، مع استقرار مستويات التوظيف وتراجع إنفاق المستهلكين هامشياً. كما ارتفع مؤشر أسعار المنتجين لشهر سبتمبر بنسبة 0.3% على أساس شهري، بينما تباطأت مبيعات التجزئة إلى 0.2% على أساس شهري، وانخفضت طلبات إعانة البطالة الأولية إلى 216 ألف طلب، فيما يعد أدنى المستويات المسجلة منذ منتصف أبريل، وجاءت طلبات السلع المعمرة متوافقة مع التوقعات عند 0.5% على أساس شهري. وتشير أسعار عقود المبادلة في الوقت الحالي إلى احتمال خفض سعر الفائدة في اجتماع الاحتياطي الفيدرالي المقرر انعقاده في ديسمبر بنسبة 88%. في غضون ذلك تراجع مؤشر الدولار الأمريكي بنسبة 0.70% لينتهي تداولات الأسبوع عند 99.459. أما في كندا، فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث من العام بنسبة 0.2% على أساس شهري، ما يشير إلى استقرار نسبي بعد الانكماش المسجل في الربع الثاني، فيما أنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الدولار الكندي عند مستوى 1.3977. وفي أوروبا، جاء نمو الناتج المحلي الإجمالي في ألمانيا خلال الربع الثالث من العام مستقراً دون تغيير، بينما أظهرت قراءات التضخم نتائج متباينة، في حين انكمش الناتج المحلي الإجمالي السويسري بنسبة 0.5%. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام اليورو والفرنك السويسري عند مستوى 1.1598 و 0.8038، على التوالي. وفي المملكة المتحدة، ارتفع الهامش المالي المتاح في موازنة العام 2025 إلى 22 مليار جنيه إسترليني وزيادة الضرائب بمقدار 26 مليار جنيه إسترليني، بما يدعم توقعات تراجع التضخم حتى منتصف العام 2026، هذا إلى جانب توفير مساحة إضافية لمواصلة خفض بنك إنجلترا لسعر الفائدة. وأنهى الجنيه الإسترليني تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.3233، مرتفعاً بنسبة 1.02%. وفي آسيا والمحيط الهادئ، تراجعت أرباح القطاع الصناعي في الصين بنسبة 5.5% على أساس سنوي خلال شهر أكتوبر وسط ضعف التصنيع والطلب المحلي، بينما أنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام اليوان الصيني عند 7.0745. وفي أستراليا، ارتفع معدل التضخم الكلي إلى 3.8% على أساس سنوي في أكتوبر، وارتفع الدولار الأسترالي أمام الدولار الأمريكي لينتهي تداولات الأسبوع مغلقاً عند 0.6550. أما نيوزيلندا، فقد خفضت أسعار الفائدة الأساسية بمقدار 25 نقطة أساس إلى 2.25%، فيما ارتفعت مبيعات التجزئة في الربع الثالث من العام بنسبة 1.9%، وأنهى الدولار النيوزيلندي تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 0.5735. وفي اليابان، استقر مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي في طوكيو عند 2.8% على أساس سنوي، بينما ارتفع الإنتاج الصناعي بنسبة 1.4% على أساس شهري، في إشارة تدعم احتمالات اتخاذ بنك اليابان خطوات نقدية إضافية في الأجل القريب. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الين الياباني عند مستوى 156.18. وعلى صعيد أسواق الأسهم العالمية، استمرت التقلبات، إذ أنهى كل من مؤشري ستاندرد اند بورز 500 وستوكس 600 تداولات الأسبوع عند 6849.09 نقطة (+4.75%) و 576.43 نقطة (+2.55%)، على التوالي. وارتفعت العقود الأجلة لمزيج خام برنت بنسبة 1.01% لتصل إلى 63.19، في حين صعد الذهب بنسبة 4.29% إلى 4239.44 مع تغير توقعات السوق تجاه أسعار الفائدة. أما منحني عائد السندات الأمريكية فلم يشهد أي تغير يذكر، إذ تقلص الفارق بين عائدات السندات لأجل عامين و 10 سنوات، ونظيراتها لأجل 5 سنوات و 30 سنة بمقدار 3.2 نقطة أساس و 2.4 نقطة أساس، على التوالي، كما تراجعت عائدات سندات الخزنة لأجل 10 سنوات دون مستوى 4% خلال الأسبوع قبل أن تنهي تداولاتها عند 4.01%.

الولايات المتحدة وكندا

تقرير "بيج بوك" الصادر عن الفيدرالي يشير إلى استقرار النشاط الاقتصادي

تشير أحدث نسخة من تقرير البيج بوك (Beige Book) الصادر عن الاحتياطي الفيدرالي إلى أن النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة ظل مستقراً على نطاق واسع حتى 17 نوفمبر، في وقت تراجع فيه إنفاق المستهلكين بصفة عامة باستثناء الشرائح الأعلى دخلاً، حيث أفادت عدة مناطق فيدرالية باستمرار الطلب القوي من ذوي الدخل المرتفعة مقابل انخفاض الإنفاق على السلع الكمية بين الشرائح متوسطة ومنخفضة الدخل. كما شهد التوظيف انخفاضاً هامشياً مع تفضيل الشركات تجميد عمليات التوظيف وتقليص العمالة من خلال عدم الإحلال بدلاً من اللجوء إلى عمليات تسريح واسعة النطاق، بينما استمر نمو الأجور بوتيرة معتدلة تتسق مع أهداف التضخم. وواصلت الضغوط التضخمية حضورها مدفوعة بالرسوم الجمركية وارتفاع تكاليف المدخلات، على الرغم من تباين خطط التسعير على المدى القريب، فيما سجلت قطاعات التصنيع والإنشاءات والرعاية الصحية زيادات معتدلة في الأجور وسط نقص في العمالة تفاقم نتيجة للقيود المفروضة على الهجرة. وظلت التوقعات المستقبلية مستقرة نسبياً، إلا أن بعض المشاركين أبدوا مخاوف متزايدة من تباطؤ محتمل في النشاط خلال الأشهر المقبلة، في حين تسعر أسواق المبادلة حالياً احتمالاً بنسبة 88% لخفض أسعار الفائدة في اجتماع الفيدرالي في ديسمبر، فيما سجل مؤشر الدولار الأمريكي 99.459.

ارتفاع مؤشر أسعار المنتجين بنسبة 0.3% على أساس شهري في سبتمبر وتباطؤ مبيعات التجزئة إلى 0.2% على أساس شهري

ارتفعت أسعار الجملة في الولايات المتحدة، وفقاً لمؤشر أسعار المنتجين، بنسبة 0.3% على أساس شهري في سبتمبر، لتعكس بذلك الانخفاض الهامشي المسجل في أغسطس، بدعم رئيسي من ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء. وباستثناء تكاليف الغذاء والطاقة، ارتفع المؤشر بنسبة 0.1% على أساس شهري و 2.6% على أساس سنوي، مسجلاً أدنى وتيرة نمو سنوية منذ يوليو 2024. وعلى صعيد مبيعات التجزئة، فقد سجلت نمواً متواضعاً بنسبة 0.2% في سبتمبر مقارنة بزيادة قدرها 0.6% في أغسطس، فيما ارتفعت المبيعات، باستثناء السيارات والبنزين، بنسبة 0.1% فقط. وسجلت مبيعات السيارات والإلكترونيات والملابس والسلع الرياضية تراجعاً، في مقابل ارتفاع الإنفاق في محطات الوقود ومتاجر العناية الشخصية والمطاعم. كما انخفضت مبيعات مؤشر مجموعة التحكم، التي تدخل في حسابات الناتج المحلي الإجمالي، بنسبة 0.1% بعد خمسة أشهر متتالية من الارتفاع، بما يعكس اعتدال إنفاق المستهلكين على السلع في ظل استمرار الضغوط التضخمية.

تراجع طلبات إعانات البطالة الأولية إلى 216 ألف طلب

انخفضت طلبات إعانات البطالة الأولية في الولايات المتحدة بمقدار 6 آلاف طلب لتصل إلى 216 ألف طلب خلال الأسبوع المنتهي في 22 نوفمبر، مسجلة أدنى مستوياتها منذ منتصف أبريل وأقل من توقعات المحللين البالغة 225 ألف طلب في المتوسط، في حين ارتفعت طلبات الإعانة المستمرة إلى 1.96 مليون. وتراجع

متوسط الطلبات الجديدة لأربعة أسابيع إلى 223.75 ألف، في إشارة إلى تمسك أصحاب الأعمال بالموظفين الحاليين على الرغم من الإعلانات الأخيرة عن خفض الوظائف. وعلى صعيد منفصل، ارتفعت الطلبات الجديدة على السلع المعمرة المصنعة بنسبة 0.5% على أساس شهري لتصل إلى 313.7 مليار دولار في سبتمبر، متجاوزة التوقعات البالغة 0.3%، وذلك بعد ارتفاع معدل إلى 3.0% في أغسطس. وباستثناء قطاع النقل، ارتفعت الطلبات بنسبة 0.6%، فيما أضافت طلبات معدات النقل 0.4 مليار دولار، أو نسبة 0.4%، لتصل إلى 110.7 مليار دولار، بما يعكس استمرار قوة الاستثمار التجاري في المعدات.

الناتج المحلي الإجمالي الكندي يقفز 2.6% على أساس سنوي في الربع الثالث من العام بدعم من قطاع الإسكان والإنفاق العسكري
سجل الاقتصاد الكندي نمواً سنوياً بمعدل 2.6% خلال الربع الثالث من العام، متعافياً من انكماش بنسبة 1.8% في الربع الثاني، وفقاً لبيانات هيئة الإحصاء الكندية. وجاء النمو مدعوماً بارتفاع الاستثمار السكني بنسبة 6.7% مدفوعاً بإعادة بيع المنازل، إضافة إلى زيادة قدرها 12.2% في الإنفاق الرأسمالي الحكومي على قطاع الدفاع. وفي المقابل، تراجع إنفاق الأسر بنسبة 0.4% مسجلاً أول انخفاض منذ العام 2021، فيما انخفض الاستثمار الخاص في القطاعات غير السكنية والآلات والمعدات بنسبة 4.5% على أساس سنوي. وارتفعت الصادرات بنسبة 0.7% على أساس ربع سنوي بعد تراجع حاد بنسبة 25% في الربع الثاني من العام، في حين هبطت الواردات بنسبة 8.6% مسجلة أكبر انخفاض لها منذ العام 2022. وارتفعت عائدات السندات الحكومية عقب صدور البيانات، إذ بلغ العائد على السندات لأجل عامين 2.430%، فيما تحسن أداء الدولار الكندي. وتوقع أسواق المبادلة أن يبقى بنك كندا على سعر الفائدة الأساسي دون تغيير عند 2.25% في اجتماع ديسمبر، بينما أنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الدولار الكندي عند مستوى 1.3977.

أوروبا والمملكة المتحدة

ارتفاع التضخم في ألمانيا إلى 2.6% على أساس سنوي في نوفمبر، في أعلى مستوياته المسجلة في تسعة أشهر
تسارعت وتيرة مؤشر أسعار المستهلكين في ألمانيا إلى 2.6% على أساس سنوي في نوفمبر، مقابل 2.3% في أكتوبر، وتجاوزت قراءته توقعات السوق البالغة 2.4%. وجاء الارتفاع مدفوعاً بزيادة تكاليف الوقود وأسعار العطلات السياحية، في حين حدثت أسعار المواد الغذائية من وتيرة الارتفاع. ويأتي هذا التطور قبيل اجتماع ديسمبر للبنك المركزي الأوروبي، حيث أشار مسؤولو البنك إلى عدم وجود نية لخفض سعر الفائدة في المدى القريب على الرغم من استمرار الضغوط التضخمية في قطاعي الخدمات والغذاء. من جهة أخرى، شهد الاقتصاد الألماني ركوداً في الربع الثالث من العام، مع استقرار الناتج المحلي الإجمالي دون تغيير يذكر مقارنة بالربع السابق، نتيجة ضعف الصادرات وتراجع إنفاق الأسر مقابل تحسن الاستثمار والإنفاق الحكومي. وعلى مستوى منطقة اليورو، كشفت البيانات عن تباين اتجاهات التضخم، إذ استقر التضخم في فرنسا عند 0.8% على أساس سنوي، وتراجع في إيطاليا إلى 1.1%، بينما تباطأ في إسبانيا إلى 3.1%، لتشير هذه التطورات إلى أن قراءة نوفمبر للمنطقة ستظل قرب مستوى أكتوبر البالغ 2.1%. وأنهى اليورو تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.1598.

الموازنة البريطانية توسع الهامش المالي وترفع الضرائب بقيمة 26 مليار جنيه إسترليني، ما يمهد لخفض أسعار الفائدة
عززت الموازنة البريطانية للعام 2025 التي قدمتها وزيرة الخزانة راشيل ريفز، والبالغة 1.6 تريليون جنيه إسترليني (2.1 تريليون دولار)، الهامش المالي المتاح للمملكة المتحدة بمقدار يتراوح بين 12 و22 مليار جنيه إسترليني، كما مولت مخصصات الدعم الاجتماعي وفواتير الطاقة، بالتزامن مع رفع الضرائب بمقدار 26 مليار جنيه إسترليني عبر سلسلة من الزيادات. وتشير توقعات مكتب مسؤولية الميزانية إلى أن هذه الإجراءات سوف تساهم في خفض التضخم بما يصل إلى 0.5 نقطة مئوية خلال الربع الثاني من العام 2026، ما يدعم توقعات خفض بنك إنجلترا لسعر الفائدة بمقدار ربع نقطة إلى 3.75% في اجتماع 18 ديسمبر. وتشمل أبرز عناصر الموازنة زيادة بنسبة 4.1% في الحد الأدنى للأجور، وتجميد رسوم الوقود وأسعار تذاكر القطارات، وتقديم حزم دعم موجهة لتكاليف الطاقة. وعلى الرغم من تأثير إجراءات الضبط المالي في الأجل القصير، تشير توقعات مكتب مسؤولية الميزانية إلى استمرار ضعف النمو على المدى الطويل نتيجة لتراجع الإنتاجية وارتفاع مستويات الاقتراض، مع ارتفاع الدين العام من نسبة 95% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2025 إلى 97% في عامي 2028-2029 قبل أن يستقر نسبياً، ما يترك تحديات هيكلية أمام المالية العامة البريطانية. وأنهى الجنيه الإسترليني تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.3233.

انكماش الاقتصاد السويسري بنسبة 0.5% في الربع الثالث من العام وسط ضغوط على الصادرات
تراجع الناتج المحلي الإجمالي في سويسرا بنسبة 0.5% على أساس ربع سنوي خلال الربع الثالث من العام 2025، في أول انكماش يسجله منذ أكثر من عامين، مؤكداً التقديرات الأولية. وجاء الانخفاض بعد تسجيل نمواً بنسبة 0.2% في الربع الثاني من العام، جرى تعديله بالرفع من 0.1%. وتمركزت الضغوط في قطاع الصادرات، ولا سيما قطاعي الأدوية والكيماويات المتأثرين بالرسوم الجمركية الأمريكية المرتفعة، فيما شهدت صادرات الآلات والساعات والأدوات الدقيقة تراجعاً في الأخرى. وجاء الانكماش قبيل دخول اتفاق إطار جديد للتجارة بين الولايات المتحدة وسويسرا حيز التنفيذ، من المتوقع أن يخفض الرسوم على العديد من السلع من 39% إلى 15% مطلع الشهر المقبل. ويتوقع الاقتصاديون انتعاش النشاط بمجرد خفض الرسوم. كما جاء الناتج المعدل باستثناء الأحداث الرياضية الكبرى متسقاً مع القراءة الرئيسية، مما يؤكد تأثير ديناميكيات التجارة على الأداء الاقتصادي السويسري. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الفرنك السويسري عند مستوى 0.8038.

آسيا والمحيط الهادئ

تراجع أرباح القطاع الصناعي في الصين بنسبة 5.5% في أكتوبر مع انكماش التصنيع وضعف الطلب المحلي
انخفضت أرباح الشركات الصناعية في الصين بنسبة 5.5% على أساس سنوي في أكتوبر، في أكبر تراجع يتم تسجيله منذ يونيو، لتعكس بذلك المكاسب المسجلة في شهري أغسطس وسبتمبر. وعلى مدى العشرة أشهر الأولى من العام 2025، ارتفعت أرباح الشركات الصناعية الكبرى بنسبة 1.9% على أساس سنوي، مقابل 3.2% حتى نهاية سبتمبر. وسجل قطاع التعدين تراجعاً في الأرباح بنسبة 27.8% منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه، في حين ارتفعت أرباح قطاعي الصناعات التحويلية والمرافق العامة بنسبة 7.7% و9.5%، على التوالي، بينما سجل قطاع صناعة السيارات نمواً بنسبة 4.4%. وانكمش النشاط التصنيعي، إذ بلغت قراءة مؤشر مديري المشتريات الرسمي 49.2. وكانت البيانات الأخيرة قد أظهرت انخفاض الاستثمار في الأصول الثابتة بنسبة 1.7% منذ بداية العام حتى تاريخه، فيما ظل معدل البطالة في المناطق الحضرية عند 5.1%. من جهة أخرى، ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة 0.2% على أساس سنوي، بينما بلغ التضخم الأساسي 1.2%، مدفوعاً جزئياً بأسعار الذهب. وتستهدف السياسات الحكومية رفع معدل النمو إلى نحو 5% خلال عامي 2025-2026، مع التركيز على الصادرات وتأجيل إطلاق حزم تحفيز محلية واسعة النطاق. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام اليوان الصيني عند مستوى 7.0745.

ارتفاع التضخم الأساسي في أستراليا إلى 3.3% على أساس سنوي في أكتوبر، والتضخم الكلي عند 3.8%

تسارعت وتيرة التضخم الأساسي في أستراليا إلى 3.3% على أساس سنوي في أكتوبر، متجاوزاً التوقعات البالغة 3.0% ومتخطياً النطاق المستهدف من قبل بنك الاحتياطي الأسترالي والبالغ 2-3%، في حين ارتفع التضخم الكلي إلى 3.8% على أساس سنوي. وشهدت أسعار السلع والخدمات المحلية ضغوطاً واسعة النطاق، إذ ارتفعت أسعار السلع غير القابلة للتجارة بنسبة 4.8%، والخدمات بنسبة 3.9%، فيما ارتفعت السلع الأساسية والكمالية بنسبة 3.2% و 4.3% على التوالي. وأظهرت بيانات سوق العمل الأخيرة تراجع معدل البطالة إلى 4.3% مع استمرار نمو الأجور عند مستويات مرتفعة. وارتفع الدولار الأسترالي بنسبة 0.6%، كما صعدت عائدات السندات الحكومية لأجل ثلاث سنوات بمقدار 14 نقطة أساس عقب صدور البيانات، مع تسعير الأسواق امكانية محدودة لرفع سعر الفائدة في العام 2026، بعد أن كانت التوقعات تميل سابقاً إلى خفضها. وعلى الرغم من توقع الإبقاء على سعر الفائدة عند 3.60% في اجتماع 8-9 ديسمبر، إلا أن تشديد السياسة النقدية ما يزال احتمالاً قائماً، مع إشارة بعض المحللين إلى إمكانية رفع سعر الفائدة في مطلع العام 2026. وأنهى الدولار الأسترالي تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 0.6550.

ثبات معدل التضخم الأساسي في طوكيو عند 2.8% على أساس سنوي في نوفمبر، وارتفاع الإنتاج الصناعي بنسبة 1.4% شهرياً

ارتفعت أسعار المستهلكين في طوكيو باستثناء المواد الغذائية الطازجة بنسبة 2.8% على أساس سنوي في نوفمبر، لتتجاوز هامشياً توقعات السوق البالغة 2.7%، ودون تغيير عن مستوى أكتوبر، إذ ساهمت تكاليف الكهرباء في تعويض تباطؤ تضخم الأغذية المصنعة. كما استقر التضخم الأساسي باستثناء الطاقة عند 2.8%، في حين ارتفع تضخم الخدمات إلى 1.5% على أساس سنوي. وارتفعت أسعار الأرز بنسبة 37.9%، مواصلاً نموه بمعدلات معتدلة مقارنة بمستوى الذروة البالغ 93.8% في أبريل. وسجل الإنتاج الصناعي نمواً بنسبة 1.4% على أساس شهري في أكتوبر مقابل توقعات بانخفاض قدره 0.6%، بدعم من ارتفاع إنتاج السيارات عقب خفض الرسوم الجمركية الأمريكية، واستمرار قوة الطلب على معدات الاتصالات والمعلومات. وظلت مؤشرات سوق العمل مستقرة مع بقاء معدل البطالة عند 2.6%. وتسير الأسواق حالياً احتمالات بنسبة 59% لرفع سعر الفائدة في اجتماع 19 ديسمبر، فيما ارتفعت عائدات السندات الحكومية اليابانية لأجل عامين إلى 0.972%، ما يعد أعلى مستوياتها المسجلة منذ العام 2008. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الين الياباني عند مستوى 156.18.

الاحتياطي النيوزيلندي يخفض أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس إلى 2.25% ويشير إلى قرب انتهاء دورة التيسير

خفض البنك الاحتياطي النيوزيلندي سعر الفائدة الرسمي بمقدار 25 نقطة أساس إلى 2.25% بأغلبية خمسة أصوات مقابل صوت واحد فقط، مع توقعات بعدم إجراء خفض إضافي حتى العام 2026. وتشير التوجيهات المستقبلية إلى وصول متوسط سعر الفائدة إلى 2.2% في الربع الثاني من العام المقبل، بما يعكس احتمالاً لا يتجاوز 20% للمزيد من التخفيض. ويتوقع البنك تراجع التضخم من مستوياته الحالية البالغة 3% إلى 2.1% في الربع الثالث من العام 2026، ليصل إلى 2% بعد عام، ضمن النطاق المستهدف البالغ 1-3%. وارتفع الدولار النيوزيلندي بنسبة 1.1%، كما صعدت العائدات على السندات الحكومية لأجل عامين بمقدار 6 نقاط أساس إلى 2.64% على خلفية رهانات بأن دورة التيسير الممتدة على مدار 16 شهراً قد وصلت إلى نهايتها. وتشير المؤشرات إلى تحسن الطلب المحلي، إذ قفزت مبيعات التجزئة في الربع الثالث من العام بنسبة 1.9% على أساس ربع سنوي، في أكبر زيادة فصلية منذ العام 2021، مع نمو واسع النطاق شمل 8 من أصل 15 قطاعاً، خاصة في مبيعات السيارات والسلع الكهربائية. وأنهى الدولار النيوزيلندي تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 0.5735.

الكويت

أنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مقابل الدينار الكويتي مغلقاً عند مستوى 0.30590.

أسعار العملات 30 - نوفمبر - 2025

Currencies	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
	Open	Low	High	Close	Minimum	Maximum	Forward
EUR	1.1513	1.1502	1.1613	1.1598	1.1530	1.1730	1.1652
GBP	1.3099	1.3081	1.3269	1.3233	1.3145	1.3370	1.3231
JPY	156.41	155.65	157.19	156.18	154.80	157.90	154.85
CHF	0.8083	0.8026	0.8102	0.8038	0.7930	0.8125	0.7959